

سوريا

«غرفة عمليات مشتركة» هي أحدث تطورات العلاقة بين الجيش السوري وحلفائه من جهة، و«قوات سوريا الديمقراطية» من جهة أخرى. معارك ريفي الرقة ودير الزور شهدت بواكير عمل هذه الغرفة، فيما يُنتظر أن يتنامى عملها قريباً مع ترجيح الكشف عنها رسمياً. ومن شأن هذا التطور حله تأكيداً على صعوبة أسئلة عدة، على رأسها الموقف الأميركي منه، في ظل صعوبة (إن لم يكن استحالة) إقدام «قسد» على خطوة مماثلة من دون موافقة أميركية

دمشق و«قسد» إلى مستوى جديد: غرفة عمليات مشتركة؟

صهيب عنجربني

العلاقة بين الجيش السوري و«قوات سوريا الديمقراطية» على أبواب منعطف مهم سيترك تأثيراً في المشهد السوري برمته. ومن المنتظر أن يتجاوز هذا التأثير الميدان العسكري، وصولاً إلى الملف السياسي. العلاقة بين الطرفين سبق لها أن شهدت توترات وصلت حد الاشتباك الدامي، لا سيما في أحداث الحسكة الشهيرة (أب 2016) وبدرجة أقل في حزيران الماضي في ريف الرقة الجنوبي. لكن هذه العلاقة شهدت أيضاً فترات تنسيق عسكري غير معلنة كانت خواتيم معركة شرقي مدينة حلب أوضح مظاهرها، كما حملت المستجدات الميدانية في منبج دخول وحدات من الجيش السوري وتمركزها على أطراف المنطقة في وجه الجيش التركي والمجموعات العاملة تحت كنفه في «درع الفرات» («الأخبار»، العدد 3115). لكن الجديد الذي حملته الفترة القصيرة الماضية تجاوز في تفاصيله كل ما سبق، وصولاً إلى استحداث «غرفة عمليات عسكرية تتولى التنسيق التام بين الطرفين»، وفقاً للمعلومات حصلت عليها «الأخبار». ونشير المعلومات إلى أن الغرفة المذكورة باشرت مهامها بالفعل لتكون معارك ريفي الرقة ودير الزور الأخيرة مسرح نشاطها الأول. وتقول أنباء متطابقة حصلت عليها «الأخبار» من غير مصدر إن تطورات مرتقبة في عمل «الغرفة» ستشهدها الفترة القصيرة

القادمة (أسبوعان على الأكثر وفقاً للمصادر)، ما سينعكس تكتيفاً لوتيرة عمليات تحرير المحافظات الشرقيتين من قبضة تنظيم «داعش». مصادر «الأخبار» تؤكد أن «التطورات قد لا تقتصر على مستوى التنسيق وحجمه، بل تتجاوزها إلى الكشف عنه رسمياً، ليكون تعاون الطرفين في محاربة الإرهاب مظلة تجمعهما بشكل مُعلن». وإذا كان التواصل بين الطرفين قد مرّ في المراحل السابقة بتقلبات حكمتها ظروف موضعية أحياناً، فإنّ التوافق هذه المرة يبدو مستنداً إلى جملة معطيات جوهرية تتجاوز الفعل وردّ الفعل أو معطيات «تحالف الضرورة». ومن بين أبرز العوامل المؤثرة تأتي تفاصيل لم تخرج إلى العلن، بعضها يتعلق بالتصعيد التركي الأخير حول عفرين، وبعضها يرتبط بـ«خلاف» بين «قسد» و«واشنطن» في شأن معبر التنف يُرجح أن الخلاف وقع بالفعل رغم أن مصدرين كرديين تحدثت إليهما «الأخبار» امتنعا عن تأكيد، لكنهما لم ينفياها أيضاً. ويتمحور «الخلاف» حول طلب أميركي لنقل عناصر من «قوات النخبة في قسد» جواً من الحسكة وإنزالها قرب التنف لمساعدة «أسود الشرقية» و«مغاوير الصحراء» في عملية ميدانية، غير أن الأصوات الراضية للفكرة داخل «قسد» أفلحت في حسم الأمور وإلغاء الفكرة، ما انعكس دفعا للعلاقة بين الحكومة السورية و«قسد» بإسهام مباشر من موسكو وطهران. كذلك، شكلت التهديدات التركية مناسبة

المزيد من التقارب بين الطرفين. وقبل انصرام حزيران الماضي، وصل إلى درجة غير مسبوقة التصعيد التركي والتلويح بشنّ اعتداء جديد على الأراضي السورية يطاول مناطق سيطرة «قسد» في ريف حلب الشمالي، وعلى وجه الخصوص منطقة عفرين التي تُشكل أحد الخزانات البشرية لوحدات حماية الشعب الكرديّة (YPG). وقتها، أكدت «قسد»، على لسان المتحدث الرسمي طلال سلو، أن الموقف يُعد «اختياراً لموسكو وجديتها» في لجم أنقرة (راجع «الأخبار»، العدد 3211). وتؤكد معلومات «الأخبار» أن «ردّ معسكر دمشق وحلفائها جاء في صورة موقف حاسم وواضح وصل حد التهديد بردّ مفاجئ على أيّ اعتداء من هذا النوع». ووفقاً للمصادر، فإنّ دمشق وطهران قد تشاطرتا هذا الموقف، وتناغمت معهما موسكو التي تولّت نقل رسائل حازمة إلى أنقرة في هذا الشأن». وحرصت دمشق على منح الرسائل صفة رسمية عبر تديمها برسالة إلى مجلس الأمن في مطلع تموز، أكدت فيها أن «الاعتداءات العسكرية التركية في ريف حلب الشمالي تأتي في سياق الدور التدميري الذي تضطلع به تركيا، ويجعلها شريكاً أساسياً للإرهاب الموجه ضد سوريا، بما يشكل تهديداً جدياً للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي». ويبدو أن توتر ريف حلب الشمالي جاء بمثابة الدفعة الأخيرة في مسار التنسيق بين الجيش وحلفائه



شكلت التهديدات التركية مناسبةً لمزيد من التقارب بين الطرفين (أف ب)

من جهة و«قسد» من جهة أخرى، وصولاً إلى التوافق على تشكيل غرفة عمليات مشتركة. يمتنع مصدران سوريان رسميان تواصلت معهما «الأخبار» عن الإدلاء بأي تصريح في هذا الإطار. يؤكد أول المصدرين (وهو مصدر دبلوماسي رفيع) أن «الموقف الرسمي من الاعتداءات التركية على كل الأراضي السورية واضح ومُعلن، وأي قوات أجنبية موجودة على الأراضي السورية من دون تنسيق مع الحكومة هي قوات احتلال وستغادر حتماً». المصدر ذكر في الوقت نفسه

معارك ريفي الرقة ودير الزور مسرح نشاط «الغرفة» الأولى

بتصريحات وزير الخارجية وليد المعلم (في أيار الماضي) حول الدور الذي يلعبه الأكراد السوريون في محاربة الإرهاب، ومشروعية معاركهم ضد «داعش»، وتأكيداً أن هذه المعارك تأتي «في إطار حماية الوحدة الوطنية». بدوره، يشير المصدر السوري الثاني (وهو ميداني) إلى أن «الكشف عن أي تفصيل من هذا النوع يكون في الوقت المناسب وبصورة بيان رسمي إذا ارتأت القيادة ذلك. ما نستطيع تأكيده هو أننا ماضون في تحرير الأراضي السورية من الإرهاب، ومنفتحون على أي جهد صادق في هذا المضمار». وعلى نحو مماثل امتنع مصدر قيادي في «قسد» عن التعليق على المعلومات، فيما تعذّر التواصل مع المناطق الرسمية باسم «قسد». بدوره، قال السياسي الكردي المقرب من «وحدات الحماية» ريزان حدّو إن «الحوار بين الحكومة السورية والوحدات الكردية قطع أشواطاً مقدّمة، وهذا انعكس إيجاباً على التنسيق العسكري على محاور عدة». وأضاف «نعم، يمكن

واشنطن تحذّر من مستقبل «إدلب الجولاني» الجيش يدخل

دخل الجيش أطراف بلدة السخنة بعد أيام من وصوله إلى أعتابها. بالتوازي مع إغلاقه شريط «داعش» المحاصر على ضفة الفرات الجنوبية بتحريره عدة بلدات وحقولاً نطية في ريف الرقة الجنوبي. أما واشنطن، فقد جددت تأكيد موقفها المعادي لـ«جبهة النصرة»، محذرة «المعتدلين» من مستقبل خطير قد يلف الشمال بعد سيطرة «القاعدة»

يفرض التقدم البطيء والمنسق للجيش السوري وحلفائه على جبهات البادية خطأً زمنياً طويلاً للوصول إلى مدينة دير الزور، ولكنه يثبت أنه أحد أنجح التكتيكات التي استخدمها في معاركه ضد «داعش». فإلى جانب الحسائر البشرية القليلة

التي ميّزت معاركه في البادية، تمكّن الجيش من دخول بلدة السخنة والسيطرة على حزام القرى الموازية لنهر الفرات غرب معدان، بعد أيام على قبضه للمناطق المحيطة بها. الدخول إلى السخنة من بوابتها الغربية سبقته السيطرة أمس على جبل طنطور، المشرف على مدخل البلدة من جهة طريق تدمر - دير الزور. وتمكنت وحدات الجيش بعد سيطرتها على الجبل من التقدم إلى أطراف البلدة الغربية، بعد أيام من إشرافها عليها من التلال المجاورة. ونشير المعطيات الميدانية إلى أن الجيش سيتابع ضغطه على البلدة حتى إخراج عناصر «داعش» منها، لتكون منطلقاً للعمليات المرتقبة، بعد تحريرها، على امتداد الطريق نحو دير الزور مروراً بكبابج والشولة. وعلى الجانب الآخر من حدود دير الزور، سيطر الجيش وحلفاؤه على تسع قرى محاذية لضفة الفرات الجنوبية في ريف الرقة، والتي تمتد

على طول 30 كيلومتراً، وبينها قرى حويجة شنان والرحبي والصبخة والجبلي والرابية والذبابية والمسطحة وشمرة وإسلام وأبار نقط الجراجح. وتأتي سيطرة الجيش على تلك القرى بعد أيام على حصارها وعزلها عن مناطق سيطرة «داعش» غرب معدان، وبالتوازي، كثف الجيش عملياته شرقاً، على محور القرى القليلة الباقية ضمن حدود الرقة الإدارية، وصولاً إلى معدان في ريف دير الزور الشمالي الغربي. واستهدف سلاح الجو أمس، بشكل مكثف، بلدات معدان وقرى الخميسية والجابر ومقلة كبير ومقلة صغير. ومن المتوقع أن يتابع الجيش سياسة عزل المناطق وتقسيمها، ليدخلها في وقت لاحق، على امتداد نهر الفرات جنوباً باتجاه التبنّي ومدينة دير الزور. وقد تشهد بلدة معدان حصاراً مشابهاً لما جرى في مسكنة في ريف حلب الشرقي. وفي المقابل، يحاول تنظيم «داعش» الضغط على الجيش وحلفائه في ريفي

واشنطن: لضرورة إيجاد معابر بديلة من تلك التي بيد «تحرير الشام»

حمص وحماة، إذ هاجم التنظيم نقاط الجيش في جبال الشومرية في ريف حمص الشرقي، مستخدماً عربات مفخخة وعشرات المهاجمين، غير أن الجيش تمكن من صدّ الهجوم وتدمير المفخخات. وبالتوازي، استهدف سلاح الجو عربتين مفخختين ونقاطاً لتنظيم «داعش» في محيط بلدات جنى العلباوي وقلبيب الثور وصلبا والذكية الشمالية والذكية الجنوبية، في ريف سلمية الشرقي.

كذلك دمرت وحدات الجيش عربتين مفخختين للتنظيم في محيط جبال مارينا، كانتا تحاولان مهاجمة إحدى النقاط شرق أثريا في ريف حماة الشرقي. وبعيداً عن عمليات الجيش ضد «داعش»، تستمر تداخات اتفاقات «تخفيف التصعيد» بما تضمنته من خطوات أولية لعزل «هيئة تحرير الشام» عن باقي الفصائل. ويعد يوم واحد على إعلان «الهيئة» جاهزيتها لحل نفسها في غوطة دمشق، أتى بيان المبعوث الأميركي إلى سوريا، مايكل راتني، ليحدد موقف إدارة بلاده من «جبهة النصرة» باعتبارها منظمة إرهابية. الملفت في بيان راتني أنه أتى علنياً، على عكس الرسائل السرية المتكررة التي أرسلها إلى فصائل المعارضة التي تدعمها بلاده. ورغم أن تلك الرسائل كانت تجد طريقها دائماً إلى الإعلام، فإن نشر البيان عبر القنوات الرسمية الأميركية يحمل رسالة واضحة تشير